الاتفاق الاسرائيلي ـ الاردني لاعادة افتتاح بنك القاهرة ـ عمان، في نابلس، أجريت، منذ مطلع أيلول (سبتمبر)، تحركات عملية تمهيداً لافتتاح المصرف. فقد ذكر رجل المال، خليل كرسوع، الذي تعتبر عائلته من الصرّافة الرئيسين في نابلس وعمان، والذي قيل أنه سيترأس فرع بنك القاهرة ـ عمان في نابلس، في حال افتتاحه، أنه خُوّل وضع قائمة تضم أسماء الاعضاء المقترحين لمجلس ادارة المصرف، من اجل أخذ موافقة اسرائيل والاردن عليها (**جيروزاليم بوست** ، ٢/٩/١٩٨٦).

وعقد، بعد ظهر الأول من ايلول (سبتمبر)، في قاعة الفندق الوطني في القدس، اجتماع حضره مدراء وموظفو فروع بنك القاهرة ـ عمان، وشارك فيه رجال أعمال واقتصاد، وخبراء في الشؤون الاقتصادية، من قبل الحكم العسكري الاسرائيلي. وبحث المجتمعون في الاستعدادات الجارية لاعادة احياء الاعمال المصرفية لفروع المصرف في عدد من مدن الضفة. واكدت المصادر ان المصرف في العاصمة الاردنية بعث بأوامر الى موظفي ومديري الفروع، يطلب اليهم التفرغ لبدء العمل خلال شهر تشرين الاول (اكتوبر)، بعد توقف عن العمل دام ١٩ عاماً (**العودة** ، القدس، العدد ١٠٠، ١١/٩/١٩٨٦).

خلف هذه الوقائع، التي انتهت بافتتاح فرع بنك القاهرة ـ عمان في نابلس في ٣/١١/١٩٨٦، يكمن التساؤل الذي شغل اوساطاً عديدة في الضفة والقطاع، وهو علاقة افتتاح المصرف بالخطة الخمسية الاردنية.

ينفي ممثل بنك القاهرة ـ عمان في نابلس، مدحت كنعان، مثل هذه العلاقة، اذ يقول: «ان خطة التنمية لم تكن السبب المباشر لاعادة فتح البنك»؛ لكنه يعترف بـ «أنه اذا قدر لخطة التنمية ان تتم، فستكون عبر هذا البنك، بصفته البنك العربي الوحيد في المنطقة حتى الآن» (من مقابلة مع مدحت كنعان، **الفجر**، ٢٤/٩/١٩٨٦). وتشير مصادر عليمة، ودلائل واقعية، الى ان فكرة اعادة فتح المصرف ترتبط، فعلاً، بالخطة المشار اليها (**العودة** ، ١١/٩/١٩٨٦)، ولا يمكن عزل ذلك كله عن السياستين، الاسرائيلية والاردنية، المتضافرتين على الصعيد الاقتصادي في الضفة الغربية.

فاسرائيل اعلنت عن سياسة تشجيع المساعدات المالية الاجنبية لتطوير برامج التنمية في الضفة الغربية، المسماة «تحسين شروط المعيشة»؛ والاردن، من جهته، اعلن عن خطة التنمية لخمس سنوات، معتبراً انها حيوية لتفادي الازمات الاقتصادية التي يمكنها أن تدفع بالفلسطينيين العاطلين عن العمل الى الاردن. وهي الخطة التي ينظر اليها على انها تشكل ارضية صالحة لكسب النفوذ في المنطقة، التي اصبحت تتقوى بمؤيدي م.ت.ف. ويطمح الاردن الى كسب بعض ما حققته المنظمة، واقامة نظام سياسي، واقتصادي. واسرائيل سعيدة جداً لهذا الامر. ولا يخفي الرسميون فيها سماحهم للنفوذ الاردني بالتطور، وفق اغراض الاردن ومشاريعه. وقد قال منسق شؤون النشاطات في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، انه يأمل في ان يصبح المصرف العربي الجديد «قناة» لسيل النقود الى المناطق المحتلة. ويأمل مصدر آخر في ان يكون المصرف العربة التي تنقل المساعدات الاردنية الضخمة. ويقول وزير الصحة الاسرائيلي، مردخاي غور، ان الاتفاق حول المصرف ربما دلَّ على شكل الاتفاق السياسي المستقبلي بين الاردن واسرائيل، في الضفة (**جيروزاليم بوست** ، ١٩/٩/١٩٨٦).

هكذا يرسم الطرفان، الاسرائيلي والاردني، حدود تقاطع المصالح وتكاملها في اطار التقاسم الوظيفي. وهكذا تصبح المصارف ، ومنها بنك القاهرة ـ عمان الذي تم افتتاحه، مؤخراً، شكلاً بارزاً من اشكال هذا التقاسم الذي تحددت فيه، بدقة، حدود ودور ووظيفة كل طرف من الطرفين الرئيسين المشاركين فيه، الاردن واسرائيل.

خطة متعثرة ومؤتمر تبرعات

أما على صعيد الخطة الخمسية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد واصلت الحكومة الاردنية مساعيها لتأمين التأييد والدعم المالي لها. وأعلنت الحكومة عن عزمها